مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٨) العدد (١)
الإصدار الخامس والعشرون
٢٠٢٥ (١-٢١)

دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل مرتكزات الحضارة الإسلامية (مؤسسات قطاع غزة أنموذجًا)

د. عدنان عبد الله محمد عويضة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة طرابلس بلبنان.
أ. بلال محمد عبد البرش
طالب دكتوراه في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة طرابلس بلبنان.

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٦ مارس ٢٠٢٥م

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل مرتكزات الحضارة الإسلامية، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، وكان أهم نتيجة توصلت لها هذه الدراسة هي الكشف عن العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني ومدى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة، وهي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥)، هنالك دور لمؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة مع وجود علاقة طردية تعتبر عالية نسبيًا حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,٧١٢)، وكانت أهم توصيات هذه الدراسة: المزيد من الدراسات الفاحصة لدور مؤسسات المجتمع المدني بقطاع غزة مع التركيز على سبل تعزيز دورها في التخفيف من حدة الفقر وتمكينها من الإسهام في التشغيل في ظل ما يواجه القطاع من أزمات وحصار خانق بسبب الاحتلال الإسرائيلي.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، المنظمات، التنمية المستدامة، قطاع غزة.

abstract

This study aims to clarify how civil society institutions contribute to sustainable development in light of the Islamic cultural heritage. A link that is 0.05-level statistically significant. There is a role for civil society organizations in achieving sustainable development, with a positive link that

is relatively strong with a Pearson correlation coefficient of (0.712). The most important recommendations made by this study were: further investigation into the function of civil society organizations in the Gaza Strip, with a focus on how to enhance that function and enable them to contribute to job creation in light of the crises and oppressive siege the region is subject to as a result of Israeli occupation.

*** المقدمة**

ظهر المجتمع المدني (Civil society) كمصطلح حديث في الفكر الغربي، تعبيرًا عن فكاك الإنسان من قيود كنسية وسلطانية تهيمن علي إدراكاته وتطلعاته ومشاعره وتلزمه بقناعات تؤسس لأسر عقله ووجدانه النفسي، لتلغي في النهاية وجوده وقيمته الاجتماعية، وتلحقه بذات مستعبدة لا تملك حق الدفاع عن نفسها، طالما أن الدولة حق إلهي أعطي لهذه الفئة، توظفه كيفما تشاء، ولا تسأل عن مخرجات ذلك، فالتابع يحسن به الاتباع لا المشاكسة أو السؤال عن ماهية الفعل ولا مآلاته، ولم يظهر مصطلح المجتمع المدني جملة واحدة، بل خضع لتطورات زمنية متواصلة أحيانًا ومقطعة أحيانًا أخرى، إلي أن اكتمل فكرة وممارسة في المجتمع الغربي، ويضع المؤرخون لنشأته وتطوره حقبًا تاريخية، فالمرحلة الأولى تبدأ في الفترة الحديثة مع عصر الأنوار، وهي المرحلة التي مهدت للثورات تبدأ البرجوازية، وفي مقدمتها الثورة الفرنسية، حيث ناقش كبار المفكرين، أمثال هوبس Hobbes، وديدرو Diderot ، وماندفيل Mandeville، روسو Rousseau ، هيغل Hegel ، ناقشوا مفاهيم جديدة مثل: الوطن والدولة، والمجتمع المدني، لتبرز بعد ذلك في القرن التاسع عشر مدرستان اهتمتا بمفهوم (المجتمع المدني)، وهما: المدرسة الليبرالية، والمدرسة الماركسية، وتباينت الرؤية للمفهوم داخل كل مدرسة من آدم سميث إلى المفكر الفرنسي المعاصر ريمون آرون في صفوف الليبراليين، ومن هيغل وماركس إلي غرامشي ضمن التيار الماركسي.(الحبيب، ٢٠٠٣م، ص١٠)

واضح من خلال المرحلة التاريخية الأولية لمفهوم المجتمع المدني في البيئة الغربية، أنه جاء لتصحيح وضع اجتماعي غير منسجم مع التفكير الغربي الجديد الذي يدعو إلى ترسيخ المواطنة في المجتمع وتحقيق المساواة بين جميع المواطنين، والتحرر من قيود الكنيسة التي هيمنت علي فكر الإنسان الغربي وإرادته في التغيير الاجتماعي، وحاولت عزله عن كل مثير سياسي أو فكري، من شأنه أن يحول الإنسان الغربي من الارتباط الروحي العميق بالتفكير الكنسي إلي الحرية الاجتماعية والاقتصادية التي يقرها عصر التنوير الجديد.

في عصر التنوير تم حفيز العقل الغربي إلى إنتاج فلسفة جديدة تبشر بالحرية وتحاول تنظيم الحياة الحضارية للمجتمع الغربي علي أسس ثقافية واجتماعية واقتصادية، تؤسس لحياة مدنية حرة ومنظمة بعيدة عن توجيهات وتحكمات الكنيسة وسلطان رجال الكهنوت، الذين أرادوا ضبط الحياة الاجتماعية الغربية بما يتناسب وهدي الكنيسة المنافية للعقل والتفكير، بيد أن العقل المنتج لهذه الفلسفة تباينت مقارباته وتحليلاته بين نظر ليبرالي ونظر ماركسي، وظل هذا

المصطلح متداولا في أوساط المفكرين الاجتماعيين، وبخاصة هيغل (Hegel) وماركس (Marx) أواخر القرن الثامن عشر، ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية في مطلع القرن الحالي، وعاد إلى الظهور في العقد الأخير من القرن العشرين، وشاع استعماله في أدبيات العلوم الاجتماعية، سواءً علي المستوى العالمي أو العربي.

وبناءً على ما سبق فإن منظمات المجتمع المدني دائمًا ما تسعى إلى إيجاد السبيل الأمثل لإشباع حاجات ورغبات المجتمعات، دون هدر حق الأجيال القادمة في تحقيق ذلك من خلال إرساء معالم التنمية المستدامة باعتبارها منظومة تقوم على المحصلة الثلاثية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة، وتجسيدها يستلزم تغيير السياسات والبرامج التنموية والإستراتيجيات المتبناة من طرف المؤسسات بما فيها الصغيرة والمتوسطة، وعليه تسعى المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم قدراتها التنافسية، إلا أنها قد تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة (التلوث، استنزاف الموارد الطبيعية)، وعلى المجتمع بإهمال (الأمن، الصحة، التدريب، السكن)، وهو ما أدى إلى الحديث عن الأداء البيئي والاجتماعي علاوة على الأداء الاقتصادي، وفي سبيل إدماج البعد البيئي والاجتماعي في إستراتيجية المؤسسة الاقتصادية لذلك عمدت الحكومات والمنظمات الدولية إلى اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لكي يتواءم نشاط المؤسسة مع أبعاد التنمية المستدامة. (العابد، ٢٠١٣م، ص١٦٧)

وما يراه الباحثان هو ضرورة الاهتمام بعمل المنظمات غير الحكومية، يفسر هذا الاهتمام التزايد الكبير بعددها في أنحاء مختلفة من العالم خصوصًا في الدول النامية، وكذلك في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها من المناطق الفقيرة، نتيجةً لما خلَّفه الاحتلال من تردي في الأوضاع الاقتصادية، سواءً على مستوى الأفراد المتمثل في الفقر، نتيجة حرمان مئات الآلاف من العمال الفلسطينيين من العمل داخل (الكيان المحتل)، هذه السياسة التي ما زال الاحتلال يتَّبعها من أجل الضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية، لتحقيق مكاسب تفاوضيةٍ تتمثل في الضغط على المفاوض الفلسطيني، للقبول بأقل القليل فيما يتعلق ببسط السيطرة على مساحة محدودة من الأراضي الفلسطينية، في حين يستحوذ الاحتلال على المواقع المهمة سواء من الناحية الجغرافية أو الإستراتيجية أو البيئية، الأمر الذي يؤدي إلى ضعف القطاع الخاص نتيجة للطبيعة الربحية التي لا تتلاءم في أحيان كثيرة مع طبيعة الاحتياجات العامة بسبب طبيعتها، وعدم قدرة الفئات البسيطة والمحدودة الدخل على تلبيتها دون دفع مقابل كأثمان لها، وبهذا يتبين أن لمؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية مكانة كبيرة في تفعيل نظام الرقابة والمتابعة حسب ما أشار إليه Fawzy (٢٠٠٣، ٨٢)، ومن هنا يرى الباحثان بأنّ مؤسسات المجتمع المدني، وهي التي تقدم خدمات غير ربحية غالبًا ما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتنمية ذلك الاقتصاد سواء بتحسين معدلات الدخل ورفع الناتج المحلي، والتي هي المحور الرئيس لهذه الدراسة الذي سعى للكشف عن دور

مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل مرتكزات الحضارة الإسلامية (قطاع غزة أنموذجًا) لما تلعبه تلك المنظمات والجمعيات القائمة على تقديم تلك الخدمات الاقتصادية منها بهدف توفير كلفة المعيشة على المواطن الفلسطيني، وخاصة في المحافظات الجنوبية في فلسطين (قطاع غزة)، وعليه يرى الباحثان أن مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تحقيق التنمية والازدهار، إذا تمّ توجيهها وتقديم الدعم لها وفق خطة رشيدة ومدروسة، ضمن حدود الإمكانات المتاحة، ومما تقدم تتمثل أهمية الدراسة الحالية في إبراز دور القطاع غير الربحي (مؤسسات المجتمع المدني) على تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة.

أولاً: مشكلة البحث

حظيت مؤسسات المجتمع المدني في القرن المنصرف بأهمية كبيرة، وعليه فقد كان لزامًا أن تقدم خدماتٍ ذات إضافة اقتصادية وذات جودةٍ عاليةٍ، وعليه أصبحت تلك المؤسسات على وعي كبير في تقديم تلك الخدمات وهي بمحيط تنافس عالمي، وخاصة تلك الخدمات الاقتصادية، والتي تضمن تحسين حياة المواطن وتحسين دخله، وتعمل على تنمية الاقتصاد المحلي، وعليه بدأت تظهر جمعيات ومؤسسات أهلية فلسطينية في عموم فلسطين، وفي قطاع غزة خاصة حيث بدأت مشكلة البحث تتمحور في الكشف عن دور (مؤسسات المجتمع المدني) في الإسهام في التنمية المستدامة، وموضع الاهتمام في هذه الدراسة هو القطاع غير الربحي، وتحديدًا مؤسسات المجتمع المدني، وقد استمد البحث أهميته من التصاق الباحثين بهذا القطاع، و تأتي هذه الدراسة لتقديم إضافات وحلول يتوقع أن تكون مبتكرة خصوصًا في قطاع غزة، وأيضًا عرض رؤية إسلامية معاصرة للتنمية المستدامة، وبناءً على ما سبق فإن مشكلة البحث تمثلت في الأسئلة الآتية:-

ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل مرتكزات الحضارة الإسلامية (مؤسسات قطاع غزة أنموذجًا)؟

ومن خلاله تفرعت الأسئلة الفرعية، وهي على النحو الآتي: -

١- السؤال الأول: ما هو مفهوم منظمات المجتمع المدني وكيف نشأت؟

٢- السؤال الثاني: ما هو الدور الذي تسهم به مؤسسات المجتمع المدني من الناحية النظرية والتطبيقية في تحقيق التنمية المستدامة؟

٣- السؤال الثالث: ما هو أثر الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني في الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في قطاع غزة؟

٤- السؤال الرابع: كيف تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بمحافظات قطاع غزة؟

ثانيًا: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من الحيثيات التالية: -

١- تأتي أهمية هذه الدراسة في ظل الظروف العالمية بشكلٍ عامٍ، والفلسطينية بشكلٍ خاصٍ والتي بلورت الاهتمام المتزايد بموضوع الخدمات الاجتماعية، الذي أصبح من أبرز المواضيع التي يتم مناقشتها عالميًا ومحليًا من منظور التنمية المستدامة،

ودورها في عملية التنمية الاقتصادية في الكثير من البلدان النامية ومنها فلسطين.

٢- ازدياد الإقبال على تطبيق النموذج الاقتصادي الإسلامي في مؤسسات المجتمع المدني، وخاصة فيما يخص العمليات الإجرائية والدخل والإنفاق المالي، مع رفد المكتبة العلمية الفلسطينية والعربية بالدراسات الخاصة بدور القطاع غير الربحي في التنمية الاقتصادية من منظور التنمية المستدامة، وكذلك التركيز على إيجاد تنمية اقتصادية في فلسطين ترتقي بالمستوى الاقتصادي، ومواكبة الاقتصاد العالمي.

٣- قد تسهم الدراسة الحالية في تقديم توصياتٍ ومقترحاتٍ للمختصين في تطوير القطاع غير الربحي سعيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٤- الربط بين القيم الإسلامية وعلم الاقتصاد المعاصر، وبيان المنهج الإسلامي في الاقتصاد.

٥- عرض مكانة القطاع غير الربحي، ودوره في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الذي يتبنى النظام الاقتصادي الإسلامي.

تكونت الدراسة من المتغيرات المستقلة والتابعة، وهي موضحة حسب الشكل أدناه: -

ثالثًا: أنموذج الدراسة

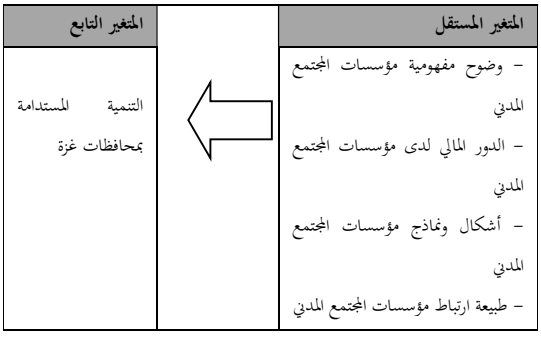

تم إعداد هذا الجدول من صميم عمل الباحثين استنادًا لأسئلة الدراسة وفرضياتها.

رابعًا: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين مؤسسات المجتمع المدني في القطاع غير الربحي وبين التنمية المستدامة بقطاع غزة وقد تفرعت منها الفرضيات المتفرعة الآتية: -

١- الفرضية المتفرعة الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين غايات النشأة لمؤسسات المجتمع المدني وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٢- الفرضية المتفرعة الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين دور مؤسسات المجتمع المدني وبين التنمية المستدامة كتطبيق في قطاع غزة.

٣- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين دور الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني وبين التنمية المستدامة في قطاع غزة.

٤- الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشكل المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

*** الإطار النظري: الدراسات السابقة**

أولاً: الإطار النظري

يتمتع العمل الأهلي بخصوصية واضحة في الواقع الفلسطيني، إذ عملت الجمعيات الخيرية ومؤسسات المجتمع المدني خلال سنوات الكفاح على دعم حركة النضال الوطني الفلسطيني، وفي عهد السلطة الوطنية الفلسطينية حتى وقتنا الحاضر، حيث اتخذ عمل مؤسسات المجتمع المدني بُعدًا جديدًا في إطار بناء المشروع الوطني، بحيث أصبحت هذه المنظمات أداة من أدوات التطور الاجتماعي والثقافي ووسيلة هامة من وسائل النهوض بالفئات المهمشة، وذلك من خلال الخدمات التي تقدمها لقطاع عريض من المجتمع، أطفالًا وشبابًا ونساءً وشيوخًا (الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان: ٢٠٠٨م، ص١١)

وسنتناول الباحثان تعريف مؤسسات المجتمع المدني لغة واصطلاحًا وأهمية وطبيعة وأهدافًا، فالمؤسسة والهيئة والمَنَظَّمة: مأخوذة من الفعل نَظَم، أي نظَمَ يَنظِم، نَظْمًا ونِظامًا، فهو ناظم، والمفعول مَنْظوم ونظيم وهي أيضا بمعنى نَظَمَ الأَشياءَ أَلَّفَها وضمَّ بعضها إلى بعض ونَظَمَتِ اللُّؤْلُؤَ أي أَلَّفَتْهُ وَوَضَعَتْهُ فِي عِقْدٍ، ويقال نَظَمَ الشِّعْرَ أَلَّفَ كَلاَمًا مَوْزُونًا مُقَفّىً، ويقال ينْظِمُ أُمُورَهُ: يرَتِّبهَا، يَجِدُ لَهَا حُلُولًا، ويقال نَظَمَ شَيئًا إِلَى شَيْءٍ ضَمَّهُ وَأَلَّفَهُ منظمة أو مؤسسة، وتعنى أنها وحدة إدارية تعمل على تحقيق أهداف معينة، وهذا يستخدم في مجال الإدارة، أو هي عبارة عن منظمة أو مؤسسة أو هي وحدة إدارية تعمل على تحقيق أهداف معينة (مجمع اللغة العربية، د.ت، ٢٥)

وعليه لقد استخدمت العديد من المصطلحات لوصف المنظمة ومنها القطاع المستقل والقطاع التطوعي والقطاع غير الربحي، حيث يحصل هذا القطاع على إيراداته من المساهمات والمنح والتبرعات التي توفرها مصادر متعددة كالأفراد والمنظمات والحكومات، وتعتبر المنظمات بمثابة منظمات طوعية تكتسب شرعيتها من خلال بناء العلاقات المدعمة بالثقة من قبل الجمهور، والتي تحشد الأموال ثم توظفها في مشاريع من أجل دعم المجتمع المحلي، وتسعى لتحقيق الاستدامة والتنمية المستقلة التي يتم تشكيلها لتقديم الخدمات الاجتماعية أكثر من كونها منشآت لتحقيق الربح، وبحسب قاموس المصطلحات المالية فإن المنظمة هي منظمة معفاة من الضرائب من قبل دائرة الإيرادات الداخلية، كما أن المساعدات والمنح المقدمة إلى المنظمة عادة ما تكون قابلة للخصم من الضرائب، وفي هذه المنظمات تجعل المعلومات المالية والإدارية متاحة للعامة بحيث يكون المانحون على ثقة من أن منحهم قد استخدمت على نحو فعال وسليم، كما ويعتبر مصطلح منظمة غير هادفة للربح مصطلحًا شاملاً يتضمن جميع الجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات التطوعية الخاصة. (ناصر، ٢٠١٧: ص٤٦)

*** التنمية المستدامة**

تعود جذور مصطلح التنمية المستدامة إلى سنوات السبعينات للقرن الماضي بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة في ستوكهولم بين ١٦٥ جويلية سنة ١٩٧٢، حضره ١١٢ دولة، من بينها ١٤ دولة عربية إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية، الذي أوصى بالأخذ في الحسبان الاعتبارات

البيئية في التنمية والذي يهدف أساسا إلى تسيير راشد للموروث الطبيعي وحماية الموارد على المدى الطويل وضمان نمو مستدام، بعد ذلك قدمت للتنمية المستدامة العديد من التعاريف فعرفت حسب برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة بأنها: تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها (A.kiss ،١٩٧٢ ،p607)

وقد ظهر هذا المفهوم من أجل خلق فرص عمل مشتركة في الدول النامية، دون المساس بحقوق الأجيال القادمة على تحقيق أهدافها، ولهذا كان مفهوم التنمية يرتكز على النمو الاقتصادي المستدام مع إيلاء البيئة اهتمامًا كأحد مضامين المسئولية الاجتماعية.

ومن أهم ما عرفت به التنمية المستدامة أنها عملية تطوير الأرض والمدن والمجتمعات، والأعمال التجارية، وشرط ذلك تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة من الموارد الطبيعية.

في العام ٢٠١٥، اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتّحدة بالإجماع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (خطة عام ٢٠٣٠) بأهدافها الـ١٧، وغاياتها الـ١٦٩ ومؤشّراتها الـ٢٣١ الفريدة، وتهدف هذه الخطة إلى تحديد اتجاه السياسات العالمية والوطنية المعنية بالتنمية، وإلى تقديم خيارات وفرص جديدة لسدّ الفجوة بين حقوق الإنسان والتنمية، كما أنّها تشكّل إطارًا عامًا يوجّه العمل الإنمائي العالمي والوطني. (الأمم المتحدة ohchr.org)

وتعرف هذه الأهداف بالأهداف العالمية باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام ٢٠٣٠. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP)

وفيما يلي استعراض موجز لأهداف التنمية المستدامة وهي سبعة عشر هدفًا، تسعى الأمم المتحدة لتحقيقها خلال ١٥ عامًا من الإعلان عنها، وهي خطة متكاملة للنمو الاقتصادي وتوسيع آفاقه واستدامته، بحيث تعود بالفائدة على جميع البشر، وتصون موارد الأرض، كما تسعى أهداف التنمية المستدامة لتشجيع البلدان على الاستثمار في المنتجات والقطاعات التي لها قيمة عالية، كالتكنولوجيا، وتنويع زيادة الإنتاج والتي تولد فرص عمل وعيش كريم.

١- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

٢- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي.

٣- الصحة الجيدة والرفاهية.

٤- جودة التعليم.

٥- المساواة في الحقوق والواجبات وفرص العمل بين الجنسين.

٦- المياه النظيفة والصرف الصحي.

٧- طاقة نظيفة بتكلفة ميسورة.

٨- عمل لائق ونمو اقتصادي.

٩- الصناعة، والابتكار، والبنية التحتية.

١٠- الحد من أوجه عدم المساواة.

١١- مدن ومجتمعات محلية مستدامة.

١٢- الإنتاج والاستهلاك المستدام.

١٣- العمل المناخي (تغيير المناخ).

١٤- المحافظة على الحياة تحت الماء.

١٥- الحياة فوق الأرض.

١٦- السلام والعدل ومؤسسات قوية.

١٧- شراكات من أجل الأهداف.

هذا عرض موجز لأهداف التنمية المستدامة، والتي تعد ذروة ما وصل إليه الاجتماع الإنساني في التخطيط نحو الخير للبشرية، وهي أهداف سامية خصوصًا للمجتمع الفلسطيني الذي يعد من أكثر المجتمعات تهميشًا وافتقارًا لتحقيق هذه الأهداف، لكن هذا الفكر الإنساني الراقي يصيبه الشلل عن دراسة آثار محاصرة غزة وتقييم عزلها عن العالم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بينما تنبري الدراسات لرصد التمييز بين الجنسين وحقوق المرأة وتقييم وضع المرأة والنوع الاجتماعي في نفس القطاع الجائع والمعزول عن العالم، إلّا أنّ تقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٩/٢٠١٠ في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي كان عنوانه الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية أكد دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التماسك الاجتماعي (٢٠١٠)، سفيان مشعشع، لويز دير، وكشف تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن الحاجات الأكثر إلحاحا في فلسطين المحتلة فكان الأمن يتصدر قائمة الحاجات الملحة بوزن ترجيحي ٣٥٪ ثمّ التشغيل ٢٣٪، والغذاء ٨٪، والقانون ٨٪، والبنية التحتية ٦٪، المساعدة المالية ٥٪، التعليم ٤٪، الصحة ٤٪، التماسك الاجتماعي ٢٪، الإسكان ٢٪، الدعم النفسي ١٪. ومن خلال هذا المسح للحاجات الأكثر إلحاحا في مناطق السلطة الفلسطينية، يُبين التقرير بأنّ انعدام الأمن والبطالة هما الأشد حاجة. (٢٠٠٩ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

*** مؤسسات المجتمع المدني في ظل الحضارة الإسلامية**

إن الدعوة إلى الإسلام لم تعد في هذا العصر محصورة في مجرد خطبة تلقى، أو سورة من القرآن تُتلى، أو درس يذاع، أو كتب تُنشَر، وإنما قد تطورت وسائلها ومسائلها وازدحمت الساحة بالدعاة والأدعياء، وإذا كانت الدعوة واجبة في كل وقت، فهي في وقتنا هذا أشد وجوبًا، ومسئولية الجميع عنها تأتي في صدد أولويات الواجبات، ويستوي في تحمل هذه المسئولية العلماء والمؤسسات والمنظمات والرؤساء والحكومات، نظرًا لما يمر به العالم الإسلامي اليوم من معاناة وما يحيط به من تهديدات، وما يعترض طريق نهوضه من معوقات وعقبات والدعوة الإسلامية مطالبة بأن تتجه في جزء أساسي من نشاطها وجهودها إلى خارج العالم الإسلامي، وذلك لتعريف العالم الخارجي بالإسلام الصحيح وبقيمه الرفيعة وتعاليمه الراقية وحضارته الإنسانية السامية، فقد قال الله عز وجل في كتابه العزيز: (ولْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الخَيْرِ ويَأْمُرُونَ بِالمعْرُوفِ وينهَوْنَ عَنِ المنكَرِ)(آل عمران، آية ١٠٤)

وعليه فإن منظمات المجتمع المدني تعتبر الإسلام شخصية اعتبارية، كما أنها تمثل وتحقق أسمى وأنبل حق من حقوق الإنسان المعطي والآخذ بحكم رسالتها في التمكين لكل إنسان من الحياة الكريمة، ويلاحظ أن العمل الخيري الإسلامي في منظمات المجتمع المدني وحسب التشريعات الإسلامية يُعد مساندًا ورديفًا ومكملاً لأعمال الحكومة (القطاع الحكومي)

وجزءًا من أعمال الدولة الإسلامية وليس منافسًا للقطاعات الأخرى أو مسيسًا لها، بل لقد كان عبر التاريخ الإسلامي هو المصدر الأساس للحضارة الإسلامية، وهو مساهم كبير في التواصل الحضاري بين الأمم والدول، وبذلك تسمو الأسس الفلسفية والاجتماعية للمنظمات في رسم الإطار العام للمهمة الحضارية للمنظمات انطلاقًا من مبادئها وفلسفتها، وبهذا تتمثل أهم سمات أسس المنظمات فيما يلي كما أشار لها(٢٠٠٧)، Barbie حسب الآتي: -

١- تقوم مؤسسات المجتمع المدني بتوثيق الصلة بين الرسالة الخالدة رسالة الإسلام التي تقوم عليها البلاد وبين العمل الخيري الإسلامي بشقيه الدعوي والإغاثي، فكيف يمكن لنا أن ندعو إلى الله تعالى أناسًا لا يجدون لقمة العيش؟! فلهذا ينبغي لنا أولاً أن نسد جوعهم ونقدم لهم ما يسترهم.

٢- الحفاظ على القيم الدينية والعمل على نشرها على أوسع نطاق بالمنهج القويم وبالأسلوب الرشيد، حتى تبلغ رسالة الإسلام إلى الناس كافة، وهنا يدخل السعي من أجل إظهار الإسلام بصورة صحيحة.

٣- حماية الكيان الإسلامي على جميع المستويات، سواءً في ذلك الكيان الإسلامي الوطني على مستوى الدولة بحماية مقوماتها، والحيلولة دون المساس بمكوناتها وبالمبادئ التي قامت عليها هذه الدولة أو تلك من دول العالم الإسلامي، أما المستوى الثاني لحماية الكيان الإسلامي، فهو مستوى الوطن الإسلامي الكبير أو ما نصطلح عليه العالم الإسلامي، أو عالم الإسلام، وذلك بتجنب أي عمل من شأنه أن يضعف الوحدة الإسلامية، أو يؤثر سلبًا على المجهود الإسلامي المشترك لتقوية الكيان الإسلامي الكبير.

٤- توفير خدمات قد يصعب على الحكومة تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية – المنظمات – من مرونة وقدرة على الحركة السريعة وفقًا لمبدأ تكميل العمل الحكومي وتدعيمه لصالح المجتمع عن طريق رفع مستوى الخدمة وتدعيم التكامل بين الناس مما يؤدي إلى إبراز الصورة الإنسانية للمجتمع المجردة من الصراع والمنافسة.

وقد تبلور جوهر ومفهوم النظرية الاقتصادية وخاصة في التنمية المستدامة، وذلك انطلاقًا من أن الظواهر الاقتصادية تشابه الظواهر الطبيعية، كونها تخضع لقوانين حتمية ثابتة يمكن ملاحظتها، هذا وينقسم الاقتصاد إلى اقتصاد جزئي واقتصاد كلي ومع الأحداث الأخيرة بات الاقتصاد بأشكال متعددة كالاقتصاد القائم على المعرفة والاقتصاد القياسي والاقتصاد الرياضي والإحصائي وغيره من الأنواع الاقتصادية. (المشهراوي، ٢٠٠٣م، ص٣٨)

قام الباحثان - في السطور السابقة - بتعريف مصطلحات المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك قاما بإظهار دورها في التنمية المستدامة بقطاع غزة، حيث تمّ إلقاء الضوء على دور مؤسسات المجتمع المدني في تلبية الحاجات المجتمعية الفلسطينية، وأن تتبنى أجندة وطنية، وأن تقوم هذه المنظمات على بناء خطة إستراتيجية موحدة في عملها من خلال التعاون والتنسيق فيما بينها ألا وهو تعزيز التعاون مع المؤسسات الحكومية، وأن تسعى على بناء قاعدة جماهيرية لها من خلال تعزيز

حضورها في المجتمع الفلسطيني، وأن تباشر حلّ المشاكل والقضايا التـ.ي تهـ.م المواطن الفلسطيني، وكذلك ظهر أن مؤسسات المجتمع المدني تساهم بشكل كبير وفعال في التنمية المستدامة ممثلة بالمنظمات الأهلية والجمعيات الخيرية والمؤسسات التي تستمد دعمها من منظمات (ENGO'S)، والتي بدورها تساهم في تحسين الاقتصاد المحلي للقطاع والضفة الغربية.

ثانياً: الدراسات السابقة

١- دراسة الغامدي (٢٠١٩) بعنوان: دور المنظمات بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية، ٢٠٣٠ دراسة ميدانية للغامدي ٢٠١٩، وتناولت التعرف بدورها في منطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة بما يتوافق مع الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، واستخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بأسلوب المسح الشامل للعاملين في المنظمات، والمستفيدين من خدمات المنظمات، وكذلك تناولت المجال المؤسسي حيث يُعدّ من أكثر المجالات مساهمةً في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة من وجهة نظر العاملين وقادة المجتمع المحلي، كما أظهرت النتائج التوجه الجاد لدى العاملين في المنظمات إلى تفعيل برامج الرؤية الوطنية ٢٠٣٠، ومن أهم العوائق التي تواجه المنظمات هي قلة المتخصصين في الإعلام من الذين يعملون في المنظمات، كما أشارت النتائج إلى أن أغلب المستفيدين من خدمات المنظمات هم من الإناث، واستخدمت الدراسة مجموعة من المداخل، أو الاتجاهات النظرية لتفسير نتائج الدراسة، وهي المدخل التشاركي، ومدخل التمكين الاجتماعي، والنظرية الأيكولوجية.

٢- دراسة مؤسسات المجتمع المدني السعودية روية المنظمات لعام (٢٠٣٠) دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مؤسسة الملك خالد الخيرية (٢٠١٦) حيث ركزت على دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، وهي دراسة استطلاعية أجرتها المؤسسة للمنظمات، بهدف التعرف على مدى جاهزيتها بمختلف مناطق المملكة العربية السعودية، كما أكد نحو ٤٨٪ من المنظمات المشاركة في الدراسة أنَّ القطاع قادر على استقطاب العاملين في القطاع غير الربحي من المشاركين في إحصائية قياس عدد المستغنين عن الضمان الاجتماعي خلال خمس سنوات، وأن القطاع غير الربحي قادر على رفع نسبة المستغنين عن المعاش الضماني.

٣- دراسة عيسى وسلامة(٢٠١٥) بعنوان: منظمات المجتمع المدني في فلسطين: حيث تناولت بشكل عام المنظمات المجتمعية المدنية في فلسطين، وقد ركّزت هذه الدراسة على السياسات بشكلٍ متزايدٍ، وعلى دعم إشراك منظمات المجتمع المدني في الحوار في عملية وضع السياسات والحوكمة وإدارة الموارد العامة، وليس فقط في تنفيذ المشاريع والبرامج، وبالتالي الاعتراف بشرعية وقدرة منظمات المجتمع المدني على القيام بدورٍ مستقلٍ وفعّالٍ بالشراكة مع المؤسسات العامة ومع الآخرين، ومن منظورٍ منهجي، فقد تميّزت الدراسة التحليلية ببعض الملامح الرئيسية المحددة، والتي تشتمل على: النهج التشاركي، أي دمج كل من المعلومات الكمية والنوعية، وكذلك دمج العمليات والمواقف، والموارد، والإجراءات،

وأهداف وغايات وتوقعات ذوي العلاقة، وما إلى ذلك، وأخيرًا زيادة المعرفة والمعلومات المتوفرة، وقد استخدمت مجموعة متنوعة من مصادر المعلومات، بما في ذلك مصادر الوثائق، ونشاطاتٍ قائمة على المشورة والاستشارات، مثل النقابات الفردية، لقاءات المجموعات البؤرية، وورش العمل، والمسوحات القائمة على الاستبانات.

٤- دراسة (بالعابد، ٢٠١٣) بعنوان: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة-حالة الجزائر، الإصدار الرابع، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية، والآلية المثلى لخلق مناصب شغل وإنشاء الثروة إلا أن مبدأ تعظيم الربح حال دون احترامها لقواعد البيئة باستثناء تلك الناتجة عن الضغوطات الإدارية، أي تسعى هذه المؤسسات على اختلاف طبيعة نشاطها إلى تحقيق الأداء الاقتصادي الذي يهدف إلى تعظيم قدرتها التنافسية، إلا أنها قد تحدث خلال نشاطها مجموعة من الآثار السلبية على البيئة وعلى المجتمع، وعليه تهدف الدراسة إلى الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى شبه انعدام تلك العلاقة الموجودة بين العوامل البيئية وتسيير المؤسسة، لنصل إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة باعتبارها مؤسسات حديثة النشأة، ما زال البعد البيئي لم يدخل في ثقافتها،

٥- دراسة (الحلو ، ٢٠١٢) بعنوان : دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات الغير حكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في أكبر(١٠٠)منظمة غير حكومية في قطاع غزة وأثرها على مساهمة هذه المنظمات في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع. ولإجراء هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام بمراجعة الأدبيات النظرية والدراسات السابقة لتحديد مبادئ الحكم الرشيد، وتحديد معايير تحقيق التنمية المستدامة، كما أعد الباحث استبانة لغرض البحث كأداة رئيسية، وتم توزيعها على رؤساء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيون لأكبر مائة منظمة غير حكومية في قطاع غزة وقد تم استرداد(١٤٥)استبانة من أصل ٢٠٠ استبانة تم توزيعها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: يتم تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في قطاع غزة بنسبة(٧٧,٧٧ %)، حيث تقوم المنظمات غير الحكومية بتطبيق مبادئ المسالة العدل والمساواة، الاجماع، الأنظمة الداخلية (حكم القانون) الفاعلية والكفاءة، الرؤيا الاستراتيجية اللامركزية الشفافية بنسب مقبولة تظهر وعي عام لدى هذه المنظمات نحو الآثار الإيجابية للحكم الرشيد كأسلوب إداري حيث توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوي الدلالة(a = ٠,٠٥)بين تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات غير الحكومية في القطاع عرة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم تطبيق تلك المبادئ في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، وخلصت الدراسة إلى عدة توصيات من أهمها: ضرورة قيام المنظمات غير الحكومية بوضع آليات عملية ولوائح داخلية لتعزيز تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في مختلف المراحل الإدارية والاستعانة بجهات متخصصة للإشراف على

وتقييم هذا التطبيق في المنظمة، إلى جانب ضرورة تطوير برامج تدريبية خاصة للعاملين في المنظمة وفق الاحتياجات اللازمة لضمان نجاح تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

وقد كانت الإضافة في هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنّ ما تميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة ما يأتي:-

١- تناولت الدراسة مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية في قطاع غزة على وجه التحديد.

٢- ركزت الدراسة على دور تلك المنظمات بشكلٍ مفَّصلٍ، ودورها في التنمية المستدامة كحالةٍ تطبيقيةٍ.

٣- تعد الدراسة مرجعًا اقتصاديًا يتناول مؤسسات المجتمع المدني، وفي المحافظات الجنوبية بفلسطين خاصة، ولم يتناولها أحد من الباحثين، وبهذا العنوان الموسوم أعلاه.

سادسًا: منهج البحث

تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي لتصف الظاهرة، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة كأداة لجمع البيانات وهو المنهج الذي يصف الظاهرة ولا يتدخل بها حسب ما أشار لها Thomason(٢٠٠٧, p٢٤).

*** الطريقة والإجراءات**

مجتمع الدراسة والعينة: يتألف مجتمع الدراسة من مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة كحالة دراسة، والتي بلغ (٩٩٤) منظمة، (جمعية ومنظمة إنسانية)، طبقًا لمعطيات وزارة الداخلية الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية من فلسطين.

جدول رقم (١): يوضح مجتمع الدراسة والخاص بمؤسسات المجتمع المدني

التوزيع الجغرافي للجمعيات لمحافظات قطاع غزة		مسجل (٢٠٢٢م)
المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية
محافظة غزة	556	%56
محافظة الوسطى	97	%10
محافظة رفح	87	%9
محافظة الشمال	131	%13
محافظة خانيونس	123	%12
الإجمالي	994	%100

المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية بالمحافظات الجنوبية من فلسطين حيث يوضح العدد الإجمالي لمنظمات المجتمع المدني الأهلية"٢٠٢١: ٢٠٢٢م

عينة الدراسة: تم استخدام عينة الدراسة من خلال حجم المجتمع البالغ قوامه (٩٩٤) منظمة أهلية، حيث استخرج الباحثان (277) منظمة أهلية غير ربحية بالطريقة العشوائية الطبقية، حيث تناولت العينة الطبقية (كل من مديري ومساعدي مؤسسات المجتمع المدني العاملون في المنظمات الاهلية (رتبة مدير + مساعد مدير) أي ما نسبته (٢٧,٨٪) من هذه المؤسسات، وكانت موزعةً على محافظات قطاع غزة طبقًا للتمثيل النسبي لكل محافظة، وتم احتساب هذه العينة بعد الرجوع إلى معادلة سيتفن ثامبسون، وهي موضحةٍ حسب الشكل أدناه: -

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة توزيع المنظمات عينة الدراسة حسب التمثيل النسبي للمنظمات بمحافظات قطاع غزة طبقًا لبينات وزارة الداخلية الفلسطينية

التوزيع الجغرافي للجمعيات بمحافظات قطاع غزة		مسجل (٢٠٢٢م)	العينة الفعلية
المحافظة	عدد الجمعيات	النسبة المئوية	حسب التوزيع
محافظة غزة	556	0.56	166
محافظة الوسطى	97	0.10	27
محافظة رفح	87	0.09	26
محافظة الشمال	131	0.13	30
محافظة خانيونس	123	0.12	28
الإجمالي	994	%100	277

المصدر: وزارة الداخلية الفلسطينية

*** أداة جمع البيانات**

استخدم الباحثان الاستبانة كأداةٍ لجمع البيانات لتلك المنظمات.

أ- المصادر الأولية: اعتمدت الدراسة على المصادر الأولية المت مثلة في البيانات التي تم جمعها من العاملين في مؤسسات المجتمع المدني.

ب- المصادر الثانوية: حيث اتجه الباحثان في معالجة الإطار النظري للبحث إلى مصادر البيانات الثانوية، والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، وكذلك الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة، وأية مراجع قد يرى الباحثان، أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

*** المحك المعتمد في الدراسة**

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (٥-١=٤)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمةٍ في المقياس، للحصول على طول الخلية، أي:(٤/٥=٠,٨)، وبعد ذلك تمت إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمةٍ في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح)، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (٣): يوضح المحك المعتمد في الدراسة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة التأييد
١ – ١,٨٠	٢٠٪ – ٣٦٪	منخفضة جدًا
أكبر من ١,٨٠ – ٢,٦٠	أكبر من ٣٦٪ – ٥٢٪	منخفضة
أكبر من ٢,٦٠ – ٣,٤٠	أكبر من ٥٢٪ – ٦٨٪	متوسطة
أكبر من ٣,٤٠ – ٤,٢٠	أكبر من ٦٨٪ – ٨٤٪	مرتفعة
أكبر من ٤,٢٠ – ٥	أكبر من ٨٤٪ – ٢٨٠٪	مرتفعة جدًا

المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات، ومستوى الفقرات في كلّ مجالٍ، وحددت الدراسة درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

هذا وسوف تستخدم الدراسة نموذج ليكارت الخماسي، لقياس مدى توافق الفقرات المصنفة حسب الآتي (موافق جدًا، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق جدًا).

جدول رقم (٤): توزيع أفراد عينة الدراسة

البيانات الشخصية	البيان	العدد	النسبة
النوع الاجتماعي	ذكر	١٩١	٦٨.٩٪
	أنثى	٨٦	٣١.١٪
	المجموع	٢٧٧	١٠٠٪
الفئة العمرية	٢٠- ٢٩	٨٦	٣١٪
	٣٠- ٣٩	١١٦	٤٢٪
	من ٤٠ فما فوق	٧٥	٢٧٪
	المجموع	٢٧٧	١٠٠٪
الخبرة العملية	أقل من ٥ سنوات	٦٦	٢٣.٨٪
	من ٦ إلى ١٥ سنة	١٠٠	٣٦.١٪
	من ١٦ فما فوق	١١١	٤٠٪
	المجموع	٢٧٧	١٠٠٪
المؤهل العلمي	دبلوم	٣٠	١١٪
	بكالوريوس	١٣٤	٤٨.٥٪
	ماستر	٨٤	٢٩.٩٪
	دكتوراه	٢٩	١٠.٦٪
	المجموع	٢٧٧	١٠٠٪
المسمى الوظيفي	مدير	٤٢	١٥.١٪
	مدير مساعد	٢٩	١٠.٣٪
	رئيس قسم	٧٥	٢٧.٣٪
	مساعد رئيس قسم	١٣١	٤٧.٣٪
	المجموع	٢٧٧	١٠٠٪
المحافظة	غزة	١٦٦	٥٩٪
	الوسطى	٢٧	١٠٪
	رفح	٢٦	٩٪
	خانيونس	٢٨	١٠٢٪
	شمال قطاع غزة	30	١٣٪
	المجموع	٢٧٧	١٠٠٪

*** أداة الدراسة**

قام الباحثان بإعداد استبانة دور مؤسسات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في ظل مرتكزات الحضارة الإسلامية

*** صدق وثبات الاستبانة**

يقصد بالصدق شمول الاستبانة لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح عباراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يجيب عن تساؤلاتها، ومن أجل التحقق من صدق أداة الدراسة، أجرى الباحثان اختبارات الصدق الآتية:

١- صدق المحكمين "الصدق الظاهري": حيث قام الباحثان بعرض أداة الدراسة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وبلغ عددهم عشرة محكمين متخصصين في مجال الإدارة والإحصاء، ولم يألوا جهدًا في تقديم النصح والإرشاد وتعديل وحذف ما يلزم على عبارات الاستبانة.

٢- صدق المقياس

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة

تم حساب الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة على عينة الدراسة الاستطلاعية البالغ حجمها (٣٠) مفردة، وذلك بحساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التابعة له على النحو التالي: -

صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول: مفهومية مؤسسات المجتمع المدني: -

جدول رقم (٥): صدق الاتساق الداخلي للبعد الأول: مفهومية مؤسسات المجتمع المدني

م.	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	تساهم منظمات المجتمع المدني في إضافة اقتصادية أو ريحية اجتماعية من شأنها تحسين الوضع الاقتصادي.	.742**	0.001
٢	يقوم مكونات مصطلح المفهومية لدى المنظمات الأهلية في خفض نسبة الفقر في محافظات غزة.	.846**	0.001
٣	تُسهم مؤسسات المجتمع المدني في القطاع في تحسين حياة الأفراد.	.856**	0.001
٤	تُسهم مؤسسات المجتمع المدني في تشغيل العاطلين عن العمل وتقليل نسب البطالة.	.767**	0.001
٥	تعمل مؤسسات منظمات المجتمع المدني وفق خطط واضحة وأهداف قابلة للتطبيق.	.832**	0.001

صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني الجانب المالي:

يبين جدول رقم (٥) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الأول والمعدل الكلي للبعد الأول، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل عبارة أقل من (٠,٠٥)

جدول رقم (٦) صدق الاتساق الداخلي للبعد الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني الجانب المالي

م.	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على المساعدات بشكل كبير.	.٨٨٤**	0.001
٢	يوجد انتظام واضح في صرف المساعدات المالية.	.877**	0.001
٣	تتم الرقابة على البرامج المالية المقدمة بشكل إداري سليم.	.798**	0.001
٤	تعتمد مؤسسات المجتمع المدني آلية مالية سليمة في عملية الصرف وأوجهها القانونية.	.869**	0.001
٥	تحقق منظمات المجتمع المدني ريحية اجتماعية ذات قيمة مضافة في مجال التنمية البشرية.	.827**	0.001

يبين جدول رقم (٦) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الثاني والمعدل الكلي للبعد الثاني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة

(٠,٠٥)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل عبارة أقل من (٠,٠٥)

جدول رقم (٧): صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث: أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني

م.	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	تُسهم الجمعيات الخيرية في تطبيق المعاملات المالية الإسلامية.	.٩٢٤**	0.001
٢	تُسهم منظمات القطاع الربحي والخاص في تقديم الخدمات الأهلية.	.938**	0.001
٣	تعمل مؤسسات المجتمع المدني والإدارة الحكومية مع بعضها البعض لتوفير خدمات أصيلة.	.718**	0.001
٤	يُسهم القطاع الخيري والخاص في الحد من عوز الفقراء والمحتاجين.	.757**	0.001
٥	يشارك القطاع العام والخاص في خفض نسبة البطالة لدى المنتسبين من عوائل سكان قطاع غزة دون خط الفقر.	.729**	0.001

يبين جدول رقم (٧) صدق الاتساق الداخلي للبعد الثالث: أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل عبارة أقل من (٠,٠٥)

جدول رقم (٨): صدق الاتساق الداخلي للبعد الرابع: طبيعة ارتباط منظمات القطاع:

م.	العبارة	معامل الارتباط	الدلالة
١	تُسهم المراجعات الإسلامية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع.	.٦٩٦**	0.001
٢	هناك ارتباط وثيق بين منظمات المجتمع المدني وبين البلديات والأجهزة الحكومية.	.883**	0.001
٣	تُسهم عقود التمويل الإسلامية في تخفيف نسبة الفقر في قطاع غزة.	.828**	0.001
٤	تُسهم مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة في حل مشكلة البطالة.	.889**	0.001
٥	قدمت مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة نموذجا رائعا في تحسين الوضع الاقتصادي.	.875**	0.001

يبين جدول رقم (٨) معاملات الارتباط بين كل عبارة من عبارات البعد الرابع والمعدل الكلي للبعد الرابع، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠,٠٥)، حيث أن القيمة الاحتمالية لكل عبارة أقل من (٠,٠٥)

*** ثبات فقرات الاستبانة :Reliability**

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات استبانة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونبا.

١- تحليل ومناقشة النتائج وتفسيرها

٢- تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة

٣- تحليل عبارات البعد الأول/ مفهومية مؤسسات المجتمع المدني

أولاً: تحليل محاور المتغير المستقل: مؤسسات المجتمع المدني

تبين النتائج أن الوزن النسبي للمحور الثاني دور مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية ويستخلص الباحثان من نتائج اختباري الصدق والثبات أن أداة الدراسة (الاستبانة) صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، ويمكن تطبيقها بثقة، وبذلك تكون الاستبانة في صورتها النهائية.

بلغت ربحية الجانب المالي (٧٠,٩٢٪) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان ذلك لأهمية عمل المؤسسات الأهلية ونشاطاتها الاقتصادية من مشاريع تنموية وغيرها وأعمال تشغيل للفئات المختلفة من المجتمع والذي يؤدي إلى لمس أثر هذه المنظمات على التنمية المستدامة في غزة ومساهمتها فيه، وجاء في المرتبة الأخيرة البعد الرابع (طبيعة ارتباط المنظمات) بوزن نسبي (٦٦,٢٢٢) ويعزو الباحثان ذلك لما تتسمه الارتباطات والعلاقات الرسمية وما تحتاجه من ناحية إدارية لضوابط وغيرها في تحديد طبيعة العلاقات بين هذه المنظمات.

تبين النتائج أن الوزن النسبي للبعد الأول "مفهومية مؤسسات المجتمع المدني" (٦٨,٥٠٨٢٪) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان ذلك لأهمية وضوح أداء وارتباطات المؤسسات الأهلية، وكيف أن وضوح مفهومية هذه المنظمات بين أفراد المجتمع الذين هم الفئة التي تسعى لتنفيذ أنشطتها عليهم المؤسسات الأهلية، وضوح هذا المفهوم يعزز من تنفيذ خطط هذه المؤسسات وانعكاس ذلك على الناحية الاقتصادية عليهم وعلى البلاد.

ونلاحظ أنه قد جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٧١,٦٣٧) مساهمة هذه المؤسسات في خفض مستوى الفقر في محافظات قطاع غزة ويعزو الباحثان ذلك كون أنشطة هذه المؤسسات يوجد منها أنشطة لمساعدة طبقات الفئات المهمشة والفئات الفقيرة من خلال المساعدات المالية والدورات والفعاليات التي يتم تنفيذها لتلك الفئة ويتخللها منحهم قسائم شرائية أو إعطاؤهم مبالغ مالية مقابل حضورهم لتلك الفعاليات.

*** تحليل عبارات البعد الثاني**

دور مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية الجانب المالي: -

بالإضافة إلى طاقم المؤسسة المشرف على هذه الفعاليات والذي يتلقى رواتب مناسبة تجعلهم خارج دائرة الفقر، ويُلاحظ أنه جاء في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (٦٦,٧٥٤)، تساعد مؤسسات المجتمع المدني بشكل كبير كونها تعمل بخطط واضحة المعالم في تطبيق أهدافها، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن هذه الخطط لا تتم غالبا كما خطط لها، وذلك بسبب الكثير من المعيقات مثل ثقافة المجتمع، وتأخر التمويل أحيانا وقلة استجابة الفئات المستهدفة لهذه الأنشطة وعدم أخذها على محمل الجد.

تبين النتائج أن الوزن النسبي للبعد الثاني (دور مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية الجانب المالي) (٧٠,٩٢٪) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى كون هذه المؤسسات غير ربحية وتمارس أنشطة تحتاج إلى أموال، وبالتالي تحتاج إلى تمويل لكي تقوم بتنفيذ أنشطتها في المجتمع لما يعتري هذه الأنشطة من تكاليف مادية، وقد تكون أحيانا تكاليف عالية وتحتاج إلى تمويل عالٍ، فهي تحتاج إلى نظام مالي سليم لكي يتم تغطية هذه الأنشطة بشكل كامل دون الوقوع في أزمات في الإنفاق وتوقف هذه الأنشطة، ونلاحظ أنه قد جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٧٥,٦٤) تعتمد مؤسسات المجتمع المدني على المساعدات بشكل كبير ويعزو الباحثان ذلك كون أن هذه المؤسسات غير ربحية وأن أنشطتها تحتاج إلى تكاليف مالية قد تكون أحيانًا تكاليف كبيرة وبالتالي لا يوجد لها مصدر مالي سوى التمويل لكي تستمر في تنفيذه هذه الأنشطة وبالتالي تحتاج إلى البحث عن مصادر لتمويل هذه الأنشطة ونلاحظ أنه جاء في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (٦٩,٠٩) تتم الرقابة على البرامج المالية المقدمة بشكل إداري سليم، الباحثان ذلك إلى أن هذه المنظمات يتم توفير التمويل لها من جهات ومؤسسات دولية وأحيانا محلية وبالتالي لا يوجد رقابة حكومية مباشرة على آليات صرف تلك النفقات من جهات مستقلة سواء كانت حكومية أم غيرها.

*** تحليل عبارات البعد الثالث**

أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني: –

تبين النتائج أن الوزن النسبي للبعد الثالث (أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني) (٦٧,٨٩٤٪) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى كون أنشطة مؤسسات المجتمع المدني بارزة وواضحة في المجتمع ومساهماتها وأنشطتها ممتدة عبر القطاع والكثير من فئات المجتمع قد استفاد بشكل أو بآخر من هذه الأنشطة.

ويُلاحظ أنه قد جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٧٣,٤٥) تُسهم الجمعيات الخيرية في تطبيق المعاملات الإسلامية ويعزو الباحثان ذلك إلى أن نسبة مؤسسات المجتمع المدني التي توجهاتها ذات طابع إسلامي وبالتالي خططها وأنشطتها تتسم بهذا الطابع ونلاحظ أنه جاء في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (٦٤,٠٠) القطاع الخيري الخاص يُسهم في الحد من عوز الفقراء والمحتاجين يعزو الباحثان ذلك كون أن أنشطة هذه المؤسسات أنشطة محدودة الأجل وليست دائمة وفي كل نشاط يتم تحديد الفئة المستهدفة حسب خطة هذه الأنشطة وبالتالي لا يحل المشكلة بشكل دائم وإنما بشكل مؤقت.

*** تحليل عبارات البعد الرابع**

طبيعة ارتباط المنظمات القطاع غير الربحي: –

تبين النتائج أن الوزن النسبي للبعد الرابع (طبيعة ارتباط المنظمات القطاع غير الربحي) (٦٦,٢٢٢٪) وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة، ويعزو الباحثان ذلك إلى أن أنشطة هذه المنظمات يستهدف فئات مختلفة من المجتمع وبالتالي يحتاج إلى تنسيق مع مؤسسات ومنظمات أخرى لكي تمارس فعالياتها وأنشطتها بشكل منظم وسلس مما يؤكد نشوء ارتباطات مختلفة مع جهات مختلفة لكي تنفذه هذه الأنشطة على الشكل المنشود.

ويُلاحظ أنه قد جاء في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٦٨,٢) تُسهم المرابحات الإسلامية التي تقدمها مؤسسات المجتمع المدني في تحسين الوضع الاقتصادي للمجتمع ويعزو الباحثان ذلك إلى أن نسبة مؤسسات المجتمع المدني لا بأس بها من هذه المؤسسات تقدم مرابحات للفئات المختلفة من المجتمع وخاصة من الشباب لتمكينهم في المجتمع على شكل عقود مرابحة بحيث يقوم الشاب بعد نجاح مشروعه بتسديد قيمة القرض بشكل ميسر، وهذا يفتح المجال لغيره من الفئات للاستفادة من هذه الأموال.

ويُلاحظ أنه جاء في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (٦٤,٠٠) قدمت مؤسسات المجتمع المدني في قطاع غزة نموذجًا رائعًا في تحسين الوضع الاقتصادي، يعزو الباحثان ذلك إلى أن أنشطة هذه المؤسسات أنشطة محدودة الأجل وليست دائمة بالإضافة وجود الاحتلال الذي يراقب بشكل دقيق حركة أموال هذه المؤسسات، وما يعتري ذلك من مساءلات وتضييق مما يؤدي إلى عدم الشعور بتحسن الحالة الاقتصادية بشكل كبير وكذلك عدم الشعور تحسن الوضع الاقتصادي.

*** اختبار فرضيات الدراسة**

يوضح وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أبعاد مؤسسات المجتمع المدني في قطاع التنمية المستدامة حيث كانت قيمة معامل الارتباط

بيرسون (٠,٧١٢) وقيمة الدلالة الإحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$٠,٠٥) وهذا يدل على أنه كلما زادت أنشطة مؤسسات المجتمع المدني بغزة سيكون له تأثير في التنمية المستدامة في قطاع غزة وقد أظهرت النتائج ما يأتي: -

١- الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$٠,٠٥) بين مؤسسات المجتمع المدني في القطاع غير الربحي وبين التنمية المستدامة بقطاع غزة، ولاختبار هذه الفرضية استخدم الباحثان معامل الارتباط بيرسون: -

١- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين غايات النشأة لمؤسسات المجتمع المدني وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,٦٤٧) وقيمة الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥). وهذا يشير أنه كلما زاد فهم طبيعة مؤسسات المجتمع المدني كلما أدى ذلك إلى زيادة التأثير في التنمية المستدامة.

٢- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني وبين التنمية المستدامة كتطبيق في قطاع غزة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,٧٥٣) وقيمة الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥). وهذا يشير أنه كلما زادت أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني وتنوعت كلما أدى ذلك إلى زيادة التأثير في التنمية المستدامة تأثيرًا إيجابيًا.

٢- الفرضية الرئيسية الثانية: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين دور الموارد المالية لدى مؤسسات المجتمع المدني وبين التنمية المستدامة في قطاع غزة، حيث أن قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,٦٦١) وقيمة الدلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥). وهذا يشير أنه كلما زاد دور مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية في الجانب المالي كلما أدى ذلك إلى زيادة النمو في التنمية المستدامة نموًا إيجابيًا، ويعزى هذا إلى مساهمة هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية بشكل عام نظرًا لوجود الاحتلال والحصار المفروض على قطاع غزة، والذي يؤدي إلى زيادة نسب الفقر والعوز لدى المجتمع فتُسهم هذه المؤسسات بأنشطتها المالية ومشاريعها بشكل إيجابي في التخفيف من هذه الأزمات.

٣- الفرضية الرئيسية الثالثة: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشكل المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,٧٨٧) وقيمة الدلالة .($\alpha \geq 0.05$) وهذا يشير أنه كلما قوي الشكل المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني كلما أدى ذلك إلى زيادة التأثير في التنمية المستدامة تأثيرًا إيجابيًا، يعزى هذا لتنوع الحاجات التي ترتبط بالتنمية المستدامة في قطاع غزة وتنوع الفئات التي تستهدفها هذه المؤسسات.

*** النتائج والتوصيات**

أولاً: النتائج

١- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq$ ٠,٠٥) بين الشكل المؤسسي لمنظمات المجتمع المدني وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث كانت قيمة معامل الارتباط بيرسون (٠,٧١٢) وقيمة الدلالة الإحصائية عند مستوى

($\alpha \leq ٠,٠٥$) وجاء ترتيب الارتباط على النحو الآتي (طبيعة ارتباط المنظمات، أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني، دور مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية الجانب المالي، مفهومية مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية) وهذا يدلل على أن مؤسسات المجتمع المدني تزيد من تحسن التنمية المستدامة في قطاع غزة.

٢- جاءت أبعاد مؤسسات المجتمع المدني بدرجة موافقة كبيرة وبوزن نسبي (68.386) حيث جاء بعد دور مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية الجانب المالي في المرتبة الأولى بوزن نسبي (٧٠,٩٢)، وبعد مفهومية مؤسسات المجتمع المدني غير الربحية في المرتبة الثانية وبوزن نسبي (68.5082)، وكذلك بعد أشكال ونماذج مؤسسات المجتمع المدني في المرتبة الثالثة بوزن نسبي (٦٧,٨٩٤) أما في المرتبة الأخيرة فجاء بعد طبيعة ارتباط المنظمات بوزن نسبي (٦٦,٢٢٢).

٣- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المستجيبين فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني والسمات الشخصية والوظيفية (الفئة العمرية، النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي).

٤- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات المستجيبين فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة تعزى للسمات الشخصية والوظيفية (النوع الاجتماعي، المؤهل العلمي، سنوات الخدمة، المسمى الوظيفي).

ثانياً: التوصيات

بناء على نتائج الدراسة السابقة خلص الباحثان إلى مجموعة من التوصيات وهي على النحو الآتي: -

١- توصي الدراسة بالمزيد من الدراسات في مجال الشكل المؤسسي لمؤسسات المجتمع المدني وبين تحقيق أهداف التنمية المستدامة في قطاع غزة خصوصًا دورها في التخفيف من حدة الفقر المدقع، ودورها في التشغيل.

٢- أهمية تعزيز دور هذه المؤسسات في ظل ما يواجه القطاع من أزمات وحصار خانق بسبب الاحتلال والتي بينت الدراسة بأنها تُسهم بشكل أو بآخر في التخفيف من هذه الأزمات.

٣- العمل على تطوير طرق وأساليب لزيادة الفئات التي تشملها أنشطة هذه المؤسسات والتي ينعكس ذلك على التنمية المستدامة في قطاع غزة.

٤- الحرص على بناء علاقات أكثر متانة بين هذه المؤسسات وبين الجهات الرسمية وملاحظة درجة تأثيرها في التنمية المستدامة في قطاع غزة.

٥- سن القوانين والتشريعات التي تسهل من زيادة التنمية المستدامة في قطاع غزة في ظل هذه الظروف الخانقة التي يمر بها القطاع من حصار بسبب الاحتلال.

*** المراجع**

اولاً- المراجع العربية

أبو سمرة، عمر. (٢٠١٨). الدور الوسيط لأخلاقيات في العلاقة بين جودة الحياة الوظيفية والأداء المؤسسي " دراسة تطبيقية على المنظمات لغير حكومية (رسالة

ماجستير غير منشورة). أكاديمية الإدارة والسياسة، عمادة الدراسات العليا، فلسطين.

برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية ٢٠٠٩، "التصور الفلسطيني تجاه حالة الأمن البشري في الأراضي الفلسطينية" تقرير لبرنامج التنمية البشرية الفلسطيني s'UNDP fمساعدة الشعب الفلسطيني، القدس.

جاد الله، محمد عرفات. (٢٠١٥). متطلبات تحقيق البناء المؤسسى للمنظمات الأهلية: دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ٣٨(٥)، ٦٦٣-٨٦٩

الجنحاني، الحبيب. (٢٠٠٣). المجتمع المدني وأبعاده الفكرية (ترجمة: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل). ط١. بيروت: دار الفكر المعاصر.

الحلو، احمد فتحي (٢٠١٢) دور تطبيق مبادئ الحكم الرشيد في المنظمات الغير حكومية في قطاع غزة في تحقيق التنمية المستدامة. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، إدارة الاعمال، الجامعة الإسلامية، غزة.

الزرقا، محمد أنس. (٢٠٠٩). السياسة الاقتصادية والتخطيط في التنمية المستدامة، تاريخ الاطلاع: ١٥/١٠/٢٠٢٢م، الموقع: https://iefpedia.com/arab/?p=783

العابد، شريفة. (٢٠١٣). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة –حالة الجزائر، المجلة الجزائية للعولمة والسياسات الاقتصادية، ١(٤).

الغامدي، فواز بن علي. (٢٠١٩). دور المنظمات بمنطقة الرياض في تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية، ٢٠٣٠ دراسة ميدانية (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة الملك سعود، السعودية.

قحفك، منذر. (٢٠١٩). التنمية المستدامة. ط١. الكويت: دار القلم.

مجلس مؤسسات المجتمع المدني الغير حكومية بالمملكة العربية السعودية. (٢٠٢٢). دور القطاع غير الربحي في تنفيذ رؤية المملكة ٢٠٣٠م، مؤسسة الملك خالد الخيرية، تاريخ الاطلاع: ١٠/١٢/٢٠٢٢م، الموقع: https://www.kkf.org.sa/ne/n13/

مجمع اللغة العربية. (٢٠٢٣). معلومات وبيانات، تاريخ الاطلاع: ٢٥/١٢/٢٠٢٢م، الموقع:www.almaany.com

المشهراوي، أحمد. (٢٠٠٣). تقييم دور المصارف الإسلامية في التنمية الاقتصادية في فلسطين، (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، بغزة.

المفوضية السامية لحقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، https://www.ohchr.org/ar/sdgs/a

bout-2030-agenda-sustainable-development

ناصر، حمادة. (٢٠١٧). استراتيجيات التواصل في جلب التمويل في المنظمات غير الحكومية عبر استخدام التكنولوجيا (رسالة ماجستير غير منشورة). الجامعة الإسلامية، غزة.

الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان. (٢٠٠٨م). المنشآت الاقتصادية في قطاع غزة تدمير ممنهج وحصار مستمر، غزة، فلسطين: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Barbie, Th. (2007). The Bruce in, studies Description research work social of Handbooks, London: publication sage methods, Inc.

Fawzy, S. (2003). Assessment of corporate governance in Egypt. The Egyptian Centre for Economic Studies Working Paper, 82.

Kiss, A. C., & Sicault, J. D. (1972). La Conférence des Nations Unies sur l'environnement (Stockholm, 5/16 juin 1972). Annuaire français de droit international, 18(1), 603-628.

OHCH and the 2030 Agenda for Sustainable Development, 2023, https://www.ohchr.org/en/sdgs/about-2030-agenda-sustainable-development

Unided Nations Human Development Program2009, "Palestinian Perception toward the Human Securaty Situation in the Palestinian territory" Areport for the Palestine Human Development Programme s'UNDP by Commissioned, of Assistance to the Palestinian People, Jerusalem.